المجلة العراقية للهندسة المعمارية
THE IRAQI JOURNAL OF ARCHITECTURE

البحوث العلمية

ستراتيجية التغريب في العمارة المعاصرة

أ.د.خليل إبراهيم علي
أستاذ
قسم الهندسة المعمارية / الجامعة التكنولوجية

د. عماد عبد الحميد الجباري
مدرس
قسم الهندسة المعمارية / الجامعة التكنولوجية

عباس علي حمزة
مدرس مساعد
قسم الهندسة المعمارية / الجامعة التكنولوجية

الملخص :-

العمارة كلغة موضوع برز في العقود الأربعة الأخيرة من القرن المنصرم وركزت عليه الدراسات المعمارية بأساليب مختلفة ارتبطت حينا" بالمعاني المعبر عنها وبأساليب التعبير حينا" آخر وكلاهما يصب في قناة إغناء واثراء النتاج التصميمي بالمعاني والمدلولات التي تتسم بالتناقض فيما بينها تارة وبالتوافق تارة أخرى ، وفي سبيل تحقيق غايات الاتصال والتواصل بين العمارة والمتلقي في نظام المجتمع ، ولدت ستراتيجيات وآليات تصميمية بعضها استثمر من حقول أخرى كالأدب واللغة والاجتماع وغيرها من العلوم وبعضها تعتمد المزاوجة بين اتجاهي منهجين أحدهما خارجي والآخر من داخل حقل العمارة .ومن هذه الاستراتيجيات ولدت ستراتيجية التغريب محور البحث الحالي.

Strangeness in Contemporary Architecture as a strategy

Prof. Dr. Khalil Ibrahim Ali
Depart. Of Architecture,
University of Technology

Dr. Imad A.H. Al- Jabbari
Depart. Of Architecture,
University of Technology

Abbas Ali Hamza
Assisting lecture
Depart. Of Architecture,
University of Technology

Abstract:

Through the last four decades of the 20th. Century, architecture, as a language, was studied in various directions, which were concerned either with meaning, or with expressive methods. Both directions aimed to enrich it with meaning and significance; which are contradictory and harmonious. To accomplish continuity between architecture and the receiver in the social order, design strategies utilized other fields of knowledge such as literature, linguistics or sociology... etc. Which merged the two directions. From these, strangeness and differences were realized and studied in this paper.

1-المقدمة :-

أشارت طروحات المنظرين المعماريين إلى فشل ابنية العمارة الحديثة في الانسجام والتفاعل مع المجتمع والسياق الحضاري الذي وجدت فيه مع عدم تحقيق التكامل الفكري بين عمارتها وكل التقاليد التي يتضمنها الخزين السابق ، مما أدى إلى إخفاقها في تحقيق الانتماء الزماني والمكاني والتواصل الحضاري والاستمرارية .

ولملئ المستويات الفاصلة بين الرسالة (المبنى) والمرسل إليه (المتلقي) ولخلق عمارة ايصالية ، تخاطبية وكرد فعل لمحدودية العمارة الحديثة برزت عمارة ما بعد الحداثة إذ ركزت على إعادة العلاقة بين الشكل والمعنى كدال ومدلول بالإضافة إلى إغناء المعنى وذلك بتوظيف عدد من المبادئ الجمالية الجديدة والأنظمة التقنية عن طريق اعتماد ازدواجية ثنائية تمثل بالجمع بين القديم والحديث والحنين إلى الماضي لاستئناس العناصر التقليدية باعتبارها أدوات اتصالية تعيش في ذاكرة الإنسان وترتبط بنظم سياقية معروفة تفسح المجال للمصمم بمشاكسة ذهن المتلقي فكريا من خلال استحضارها واعادة التفاعل معها في بناء النتاج المعماري الجديد، أدى هذا التوجه إلى اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات والآليات المستقاة من العلوم والفنون الإنسانية بمختلف قنواتها كالأدب والتاريخ والاجتماع وغيرها . ومن هذه الإستراتيجيات التغريب .

2-تعريف التغريب :

يعرفه (د .العاني) بأنه كل خروج على ما هو مألوف في ثقافة جماعة بشرية معينة بحيث يؤدي إلى إرباك قناعات المتلقي وخلخلة مسلماته ويدفعه إلى إعادة النظر فيها .(العاني ص85) .

ويؤكد رينولد جريم على أن السمة الجوهرية في مبدأ التغريب هي وجود تناقض ما فعقل المتلقي لابد أن يوضع في حالة مناقضة لما يعرض أمامه . في حين يرى بيتر بروك بان التغريب يفعل فعله من خلال التباين (التناقض) والمحاكاة الهزلية (العاني ص85) .

واستنادا" إلى ما جاء في قاموس الفلسفة فان أصل فكرة التغريب تعزى إلى أصحاب حركه التنوير الفلسفية Enlightenment في القرن الثامن عشر في فرنسا على يد (روسو) وقد طور هيغل بشكل تام تقريبا" التفسير المثالي للتغريب إذ يظهر العالم الموضوعي بوصفه (الروح المغتربة) فهدف التطور حسب ما يقول هيغل هو التغلب على هذا الاغتراب من خلال عملية الإدراك . (قاموس الفلسفة – ص14 – 15) .

والتغريب عند بريخت ، يعني إضفاء صفة اللامألوف على الشيء ، بحيث تفقد الأشياء المألوفة لدينا بدهيتها ،وتثير انتباهنا وكأننا نشهدها أول مرة ،فالتغريب يقوم على أساس إثارة الدهشة واستفزاز المتلقي لأيقاظ حواسه وبالتالي خلق حالة من الانفصال بين المتلقي والنص ومنعه من التوحد مع الإشارة المبثوثة .(سكران ص68) وهذا لا يعني إبعاد المتلقي بالمعنى تناقضا مع المطروح من دلالات ، وانما هو مسألة انفصال وأعاده تأمل .وهذا ما أكده شوبنهاور حين زعم بأن الفن ينبغي أن يظهر اشياءا" اعتيادية في التجربة في شكل يتميز بأنه واضح وغير مألوف في آن واحد (سكران ص69).أي أن الصورة التي تثير التغريب هي تلك الصورة التي تسمح بالتعرف على الشيء ولكنها تجعله يبدو غريبا بنفس الوقت .

3-هدف التغريب:

أن هدف الخروج عن العرف والعادة في ما هو مألوف ومعتمد كاتفاق جمعي هدفه التلاعب بالمعنى عند مستوى معين يصبح وسيلة لنقل معاني أخرى عند مستوى أعلى وهذه حقيقة

معروفة جيدا لدى العاملين في مجال الإيحاء حيث تتكون في النهاية منظومة جديدة من الإشارات تتغذى على المنظومات الأصلية وتخلق معاني جديدة ,يسميها (الغذامي ص86) بالإشارة الحرة المتولدة من ذلك التلاعب بالمعنى ،فهدفها هو تحريك الدال نحو الدلالة مباشرة دون المرور من تحت مظلة المدلول الذهني (الجمعي) الذي يظل قيدا" يحاصر نبض النص المرسل,وقد يخنقه بعد أن يكبل حركته بأنفاس المعاني السالفة والحاضرة ولكن خلاص النص يكون بفتح حدود عناصره واطلاق هذه العناصر على أنها إشارة حرة تم إعتاقها من السالف والحاضر أي من شروط (الواقع المعطى) فتوجهت حرة لتشكيل واقعها النصوصي المتجدد على أساس أن الدال هو إنساني في مقابل المدلول المحلي ، وهو زمني في مقابل الوقتي كما أنه حر في مقابل الظرفي ، وهذا لايعني إطلاق حركة الدلالة وتهليمها ولكنه يعني فقط رفع قيد الظرف البيئي المرجعي كمتحكم مطلق يقرر الدال ويصوغ مدلوله 0(الغذامي ص78) فالمهمة الرئيسية للرمز الغريب (خالق ومكون الإشارة الحرة) ضمن النظام الجديد هي مقدار إغناء النص التصميمي واثرائه بالدلالات الجديدة تكاتفا" مع الرموز الموجودة أصلا" ضمن البنية التكوينية للنص الجديد .

فالتغريب في تجارب جيمس واينز المعمارية في نقض العمارة في مشروعه (معرض شركه Best)

تنطوي على المعلن والمخفي في البنيتين الشكلية والفكرية (شكل 1)، إذ اعتمد على الدلالة المطروحة من قبل مفردة (الأفضل) ليكون نصا" معماريا" يحتوي (آسوا) العناصر والمعالجات وإذا كان لكل معلن مخفي والمعلن استجواب للذاكرة أما المخفي فاحتياط لها كلاهما معا يشتركا في صياغة الموقف الجدلي لكنهما منعزلين يحتويان الجدلية فيضمر المخفي في المعلن على شكل نوى صغيرة منزوية ،مسحوبة من العلانية ويظهر المعلن لغة وصورا وبيانا ، (النصير ص16) فان دلالة الرمز الغريب قد تخفى وقد تكون خالقة للمخفي والله سبحانه وتعالى قد استخدم التغريب في القرآن الكريم في عدة منازل منه إذ يقول سبحانه وتعالى ((الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكوة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب درى يوقد من شجرة مبركة زيتونه لاشرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثل للناس والله بكل شيء عليم *)) صدق الله العظيم.

وفي نص لمحمد الفيتوري عنوانه (أحزان المدينة السوداء) يشير إلى التغريب بالصور فيقول:

على طرقات المدينة
وحين يشيد الظلام
تماثيله المرمرية
ويهدمها في عقوق
وتهبط بالكائنات
سلالمه اللولبية
لماض سحيق سحيق
وتغرق في الذكريات
سواحله العنبرية

فكيف يشيد الليل المظلم تماثيله المرمرية ثم يهدمها ، وكيف تهبط بالكائنات سلالم الظلام اللولبية وكيف تغرق سواحله العنبرية في الذكريات ؟ تساؤلات تستفز المتلقي .....فالمدينة هنا تتخطى واقعها المادي ، والليل يفقد شكله المألوف ويكتسب أبعادا جديدة . فهو يشيد التماثيل المرمرية ويهدمها وله سلالم لولبية تهبط بالكائنات لماض سحيق وسواحل تغرق في الذكريات هناك تغريب غامض آت من التوسع في المجاز وبناء مكونات الصورة من أصقاع قريبة إلى الحلم والذهول ..(الالوسي ص77) .

واشارت دراسة جونسون وويكلي الى أن نتاجات معرض MOMA هي ليست سياقية وليست لا سياقية فهي لم تهمل السياق بل استثمرت جزءا منه لأنها وجدت اللامالوف مكبوتا ضمن السياق (جونسون وويكلي ص 18) بالتالي فان هذه النتاجات اعتمدت على تغريب العناصر من سياق معين إلى سياق آخر لخلق الغموض المتاتي من اغتراب تلك العناصر على السياق الجديد. (شكل 2)

ومثال على الغموض المتأتي من تغريب (العناصر) الألفاظ ووضعها في سياقات غير سياقها يقول السياب:

جيكور ستولد من جرحي
من غصة موتي من ناري
سيفيض البيدر بالقمح
والجرح سيضحك للصبح

هنا الألفاظ اكتسبت أبعادا" جديدة في صياغتها الشعرية ،فجيكور لم يقصد بها القرية الصغيرة بل أصبحت مرادفا لوطنه وإذا بالولادة تصبح مرادفا للانبعاث الحضاري الذي طال انتظار السياب له.(د. الالوسي – ص127) أي ان الكلمات لم تعد تعني معناها المعجمي المألوف

كما أكد روجرز على الرغم من أن المعاني تعزى إلى الكلمات المدرجة في القاموس فأن ما يضمنه الشاعر لكلماته المنتقاة في شكل ما يعطي معاني ودلالات تحرزها فقط بقدر ما تظل تلك الكلمات أجزاء مكونة للشكل ذاك (روجرز ص 213).

وفي هذا السياق يدعو فنتوري في كتابه (التعقيد والتناقض في العمارة) الى استثمار الغموض والتوتر عن طريق تجميع وتجاور المتنافرات بين النظم وخلط العناصر الهجينة والمفارقة التي يعرفها عباس الكريزة بأنها (ستراتيجية خلق النتاج التصميمي خروجا" من دائرة المباشرية في المستويين الفكري والشكلي ، تتألف من بنيتين سطحية (ظاهرية) وجوهرية (عميقة) ، وتقوم على تنامي التنافر والتوليف بين المتناقضات فيكون الغموض سمة لرسالتها ومن أمثلتها التي توحي بالتغريب استثمار المعماري ساهر القيسي في مشروع دار أوبرا بغداد لأشكال قد تم تخريجها من رمزيتها المألوفة وسياقها المعتاد مستعملا القباب واجزاء من المنائر وشكل الملوية خارج استعمالها الديني في إنتاج مبنى ذو وظيفة موسيقية وترفيهية في إشارة واضحة إلى أن الشكل مستقل عن الوظيفة (شكل 3)حيث ان هذا الإخراج انطوى على مستويين :

المستوى الأول / فيما يخص إفراغ الشكل من معناه الوظيفي .

المستوى الثاني / فيما يخص إفراغ الشكل من معناه الرمزي (الدلالي).(عباس الكريزة ص38) وفي هذا تجسيد لبنية التغريب ,حيث يبقى المتلقي ضحية المعاني المطروحة من جهة والمتناقضة مع التداعيات الذهنية التي يمتلكها حول معاني القباب والمنائر من جهة أخرى اذ ان ذلك يولد لدى المتلقي وعيا بالتنافر بين الموضوع وبين وسيلة التعبير عنه .

يقول السياب :

سيان والحياه كالفناء
سيان جنكيز كونغاي
قابيل وهابيل وبابل كشنغهاي

إذ يشير مجيد مطلب إلى ان استعمال الرمز الغريب أمر مألوف ومباح في فلسفة الشعر والفن لان الخيال عنصر جوهري في إنشائه وان الاستعارات والمجازات والتشبيهات ليست غاية في ذاتها فإذا أحسن استعمالها فأن ذلك لا يعتبر خرقا لاصول المألوف ، فالمهمة الأساسية للرمز هي مقدار إثراء التعبير واغنائه بالمدلولات الجديدة وعدم تركه يعيش عالة على الصيغ

القديمة والصور البالية وهذا كله آمر مشروع في بناء النص الشعري والفني . (مطلب ص 123) لذلك فأن الاعتماد على القوى الكامنة في الرمز الغريب واستثمارها عن طريق تغريبها على سياق فكري يبدو ظاهريا" غير متآلف معه يعمل على إضفاء شيء من الغموض الشفاف المكون لجو ضبابي منطو على شفرات تفتح المجال لتفسيرات متعددة .

4-التغريب في العمارة :

والتغريب يتحقق كستراتيجية في العمارة عن طريق :

اولا/ جمع عناصر تنتمي لنظامين مختلفين

ثانيا/ جمع عناصر تنتمي لعدة سياقات مختلفة

في الحالة الأولى تتولد الانقطاعية نتيجة الانتقال المفاجئ وغير المتوقع من نظام إلى آخر وتقوم هذه الثنائية على أساس المقارنة بين علاقة وأخرى في محاولة تقصي الخيوط الرابطة (الوهمية – الجوهرية) التي جمعت بين هذين النظامين .

من الأمثلة الشعرية على الحالة الأولى : بيت للشاعرة مي مظفر تقول فيه :

دراجتان ... وطفلتان تلهوان
وطائرة حربية في افق مفتوح
(مظفر ص 48)

ويرى كوهين أن نفي التغريب يكون باكتشاف الانسجام داخل العناصر غير المنسجمة فالانقطاع يقطع خيط الخطاب الا أن هذا الخيط يمكن جبره ووصله . فهو عنصر غريب في جسد يحافظ على الرغم من ذلك على وحدته (كوهين ص 163) . ومثال هذه الصيغة ما يلاحظ في مبنى Wacoal Kojimachi لكيروكاوا . وعن التأثير في المتلقي يشير جولدي (ان القدرة على طبع فكرة في ذاكرتنا هو ما يجب ان نسميه الاتصال البليغ) (جولدي ص 167).

أشار Frampton إلى تظافر جهود كل من الدو روسي وليون كرير وروب كرير وغراسي لتأسيس تيار جديد يستهدف تحرير العمارة من سطوة المناهج المعتمدة في تطوير المدن في الحركة الحديثة التي سعت إلى امتصاص وتشويه كل إشارة أو إيماءه ذات دلالة تمتلك وعيا" حضاريا" لدى المجتمع ، انطوت تلك الجهود على استدعاء عقلانية الحداثة والنماذج المثالية المحلية (Vernacular analogy) اعتمد العقلانيون الجدد الدينة كمصدر اشتقاق للنتاجات المعاصرة ونظره ان العمارة تأخذ معانيها بفعل اقترانها بالمكان انطلاقا" من فكره تحقيق التواصل في المدينة) Frampton – p.67)

ويوضح Frampton سعي بعض المعماريين اليابانيين لإيجاد أنظمة مستقلة autonomous ومعبرة في الوقت ذاته عن ارتباطها بالنسيج الحضري من دون الخضوع على احتمالية توليد المعنى فيها على صيغ الارتباط بالحقل العام كما في نتاجات العقلانية والواقعية وان هذه الازدواجية المتحققة في تلك الأعمال نتجت عن انقلاب فريد من نوعه للنمطية الحضرية من حيث ان النماذج المتضادة paradoxical models في المدينة تم إعادة خلقها ضمن ابنيه ذات استقلالية في معانيها .

ويبرر Frampton هذا التوجه لدى اليابانيين من أنها تبرز كمجموع للأجزاء وليس ككل يمكن قياسه إذ إن طبيعة نمو المدينة تؤكد إنها كيان يتولد ويدرك لنسيج إضافي additive texture تعطى الأفضلية فيه للأجزاء ضمن شبكه من الأماكن المستقلة .

كما أشارت دراسة Arch .Record لمشروع Iqualada Cemetery للمعماري Enric Mirals بوجود صعوبة في فك رموز هذا المشروع ومعاناة في تلقي وإدراك إشارته

لكونه بني على تغريب نظم مختلفة في سياق واحد فمخطط الموقع يشير أولا الى هيئه إنسان طائر وقد يكون ملاكا" وقد يكون التشبيه مأخوذ من اعاده الحياة للمسيح (ع) ويدل الصليب المضخم على هذا ، كما ان العشوائية العالية للأشكال المغربة والعلاقات الناتجة من تراكب الروافد الشكلية للمشروع تثير التساؤل وتدفع باتجاه محاولة اكتشاف .(كما في الشكل 4)

تحليل الأساس الفكري الذي بني عليه المشروع

الموت معطل للحياة

الموت ليس بالضرورة معطلا للحياة

انطلق من الأشكال الرافضة للموت لتكوين بداية نواه لتوليد الحياة

عن طريق تغريب أشكال من مراجع مختلفة مثل :

- البالون ...الانبساط يشير إلى الموت ,والانتفاخ يشير إلى الحياة (وهو إشارة إلى الرحم).
- قصة المسيح (ع)...خصوصية الموقع حفزت باتجاه القصة بحكم التوافق الشكلي بين الموقع والشكل الذي صلب عليه المسيح (ع).
- كنيسة رونشامب ...أزيحت باتجاه حركة الموكب الجنائزي وحيدت على الكتل (للإشارة للحركة والتي بدورها تشير للحياة).
- البيت المهجور عند روسي هو بيت للاموات وعبر عنه برفع السقف والنوافذ.....

وبضوء الفكرة الجديدة (الموت ليس معطلا للحياة....فالمكعب اصبح كتلة صلدة تعبر عن الموت كونه حالة جامدة وتعبر عن الحياة كونها نقيض بيت روسي.....والصور المرفقة توضح المشروع.

كما وضحت افتتاحية مجلة (Harvard) أساليب تغريب النظم لثلاث معماريين هم (Venturi) , (Graves) و(Rossi) وبينت اختلافاتهم في معالجه الأنظمة الخارجية للأشكال التي اعتمدوها ،

فبالنسبة للأول تمثل التلاعب بالتحريف التهكمي (ironic distortion) وتغشيه الصور التي لا يمكن إدراكها .

وبالنسبة للثاني فقد تمثل أسلوبه بالتلاعب عن طريق التجزئة والتكسير للأنظمة المغربة .(fragmentation)

وبالنسبة للثالث فقد توضح أسلوبه بالتجريد (abstraction) للتنظيمات الحضرية والسكنية . ويوضح فنتوري منهجه للوصول إلى عمارة التغريب بقوله أنا افضل العناصر الهجينة على الخالصة والتوليفية على النظيفة والمحرفة على الصريحة والغامضة على تلك الموضحة بالتفصيل والمملة إضافة إلى المثيرة التقليدية على المصممة وافضل الاحتواء على الاستبعاد والمركبة على البسيطة والعناصر التاريخية إضافة إلى المبتكرة. (فنتوري ص 31).

5 - الاستنتاجات:

مما سبق يكشف البحث عن كون التغريب ستراتيجية تمتلك آليات تستثمر فكرة الرجوع الى مصادر ومراجع سابقة ,للتعبير عن أفكار قد تكون بعيدة عن مجالها المباشر ،

-تحل وتبرز خصائص كامنة فيها ,

-تعزل ويحدد أبرزها (الجوهرية) ,

-تلتقط التصورات الشكلية المجسدة للأفكار المعتمدة ,

-ثم يعاد بناؤها , لتحقيق صورة تعبر عن تجسدات فكرية مثخنة بالمعاني والدلالات التي تنث بها تلك البنية الفراغية المتبناة من قبل البنية الشكلية الكلية والناتجة عن انفتاح نص أو سياق على سياق آخر بحيث تكون طبيعة العلاقة بين السياقين أو النصين تتسم

- إما بالتناقض
- آو بالاختلاف الجزئي
- أو باللاعلاقة بمعنى الاختلاف الشمولي

هذا الانفتاح يصدم المتلقي أول حالات التلقي ويؤدي الى خلخلة تداعياته الذهنية وإرباكها نتيجة قراءته لمنظومة طفيلية من المعاني تعيش وتقتات على المنظومات الأصلية لدائرة المراجع المستمدة لتجسيد الأفكار وبنات تلك الأفكار المهجنة والمتأتية من تغريب الأفكار والأشكال باليات مختلفة مثل

-الازاحة ...ازاحة فكرة آو ازاحة جزء من شكل او كل الشكل.

-التجريد ...تجريد كلي للشكل او تجريد جزئي اوتجريد للعلاقة عن طريق الحذف .

-التهكم ...والتجزئة ...والتكسير...والمفارقة ... والتشويه... و-غيرها من الاليات التي تستهدف الجدة والبلاغة والغموض وتعدد التاويلات المؤدية الى تاجيل المعنى بين هويتين فتحا لباب التواصل في العمارة..

المصادر:

1- العاني, د.شجاع (التغريب وانفتاح النص في قص ما بعد الحداثة) مجلة الموقف الثقافي العدد 14-1998- دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد .

2-الغذامي ، د. عبد الله محمد (تشريح النص – مقاربات تشريحية لنصوص شعرية معاصرة) ايلول – 1987 – الطبعة الاولى – دار الطليعة – بيروت .

3- الكريزة ، عباس علي حمزة (المفارقة في العمارة – النظرية والتطبيق) أطروحة ماجستير قسم الهندسة المعمارية – الجامعة التكنولوجية 1998 .

4- النصير ، ياسين (المرئي المألوف) مجلة الطليعة الأدبية العدد (7و8) سنه 1989 – بغداد.

5- فنتوري ، روبرت (التعقيد والتناقض في العمارة) – 1966 ترجمة سعاد عبد علي مهدي دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – 1987 .

6- سكران ، رياض موسى (إشكالية التغريب والتلقي في فلسفة المسرح) مجلة الموقف الثقافي – دار الشؤون الثقافية العامة – السنة الخامسة – العدد 31 – بغداد 2001 .

7- بونتا ، خوان بابلو (العمارة وتفسيرها) دراسة للمنظومات التعبيرية في العمارة ، ترجمة سعاد عبد علي مهدي، بغداد –1996 .

8- مظفر ، مي (ديوان طائر النار) شعر – بغداد – 1985 .

9–Johnson , PH . Wigley ,M (Deconstrutivist Architecture) . the museum of MOMA .NEW YORK 1988.

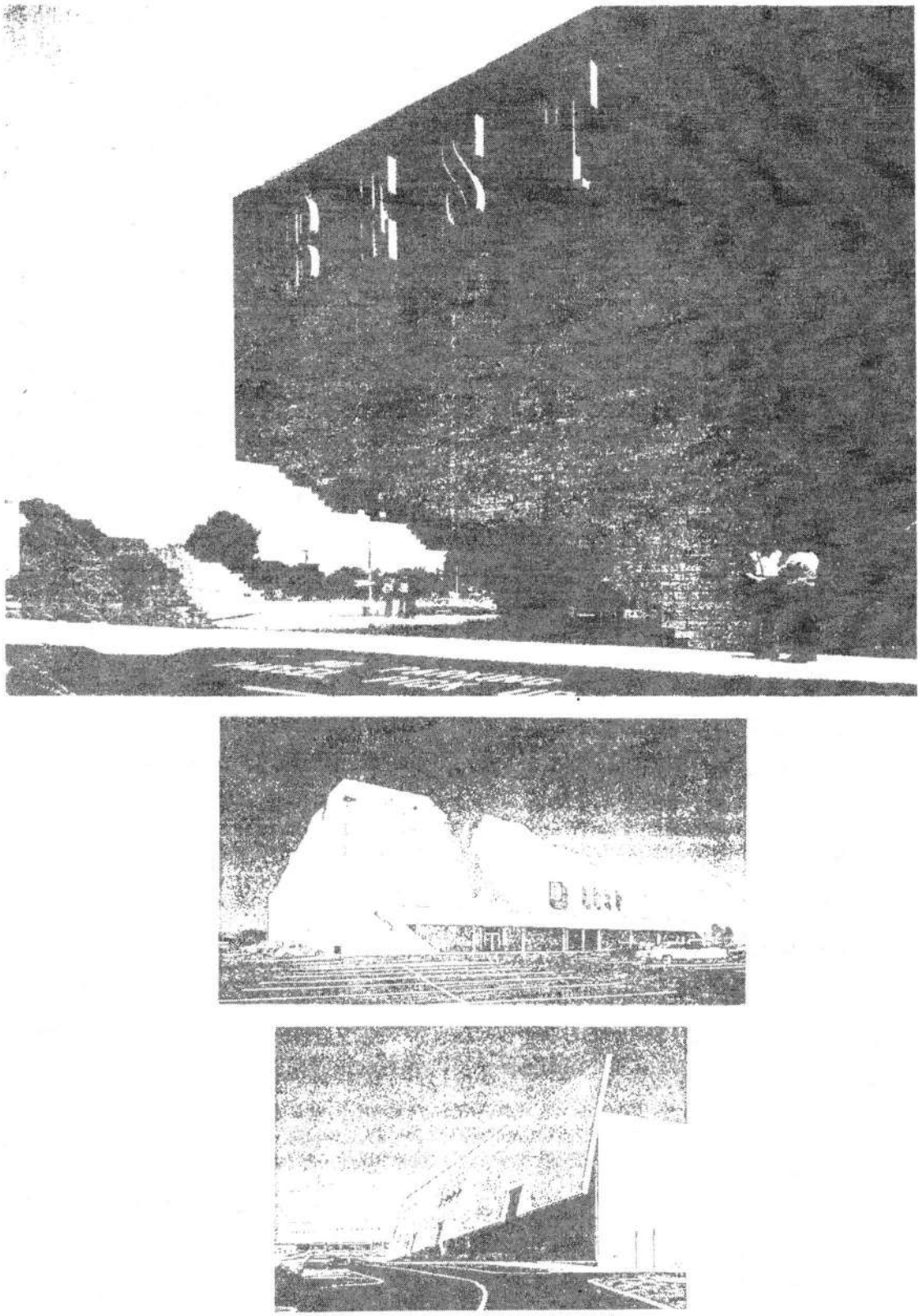

شكل رقم (1)

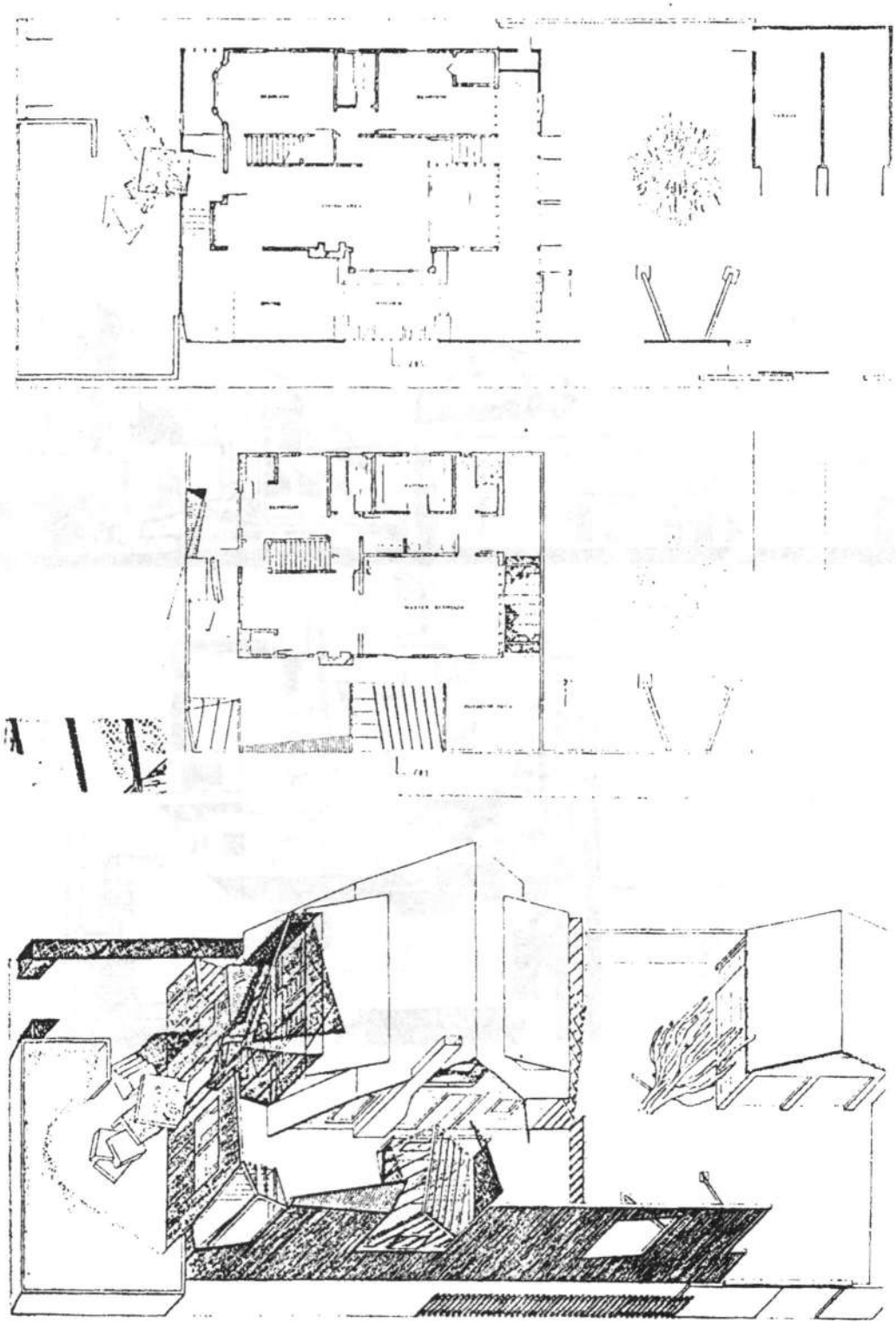

شكل رقم (2)

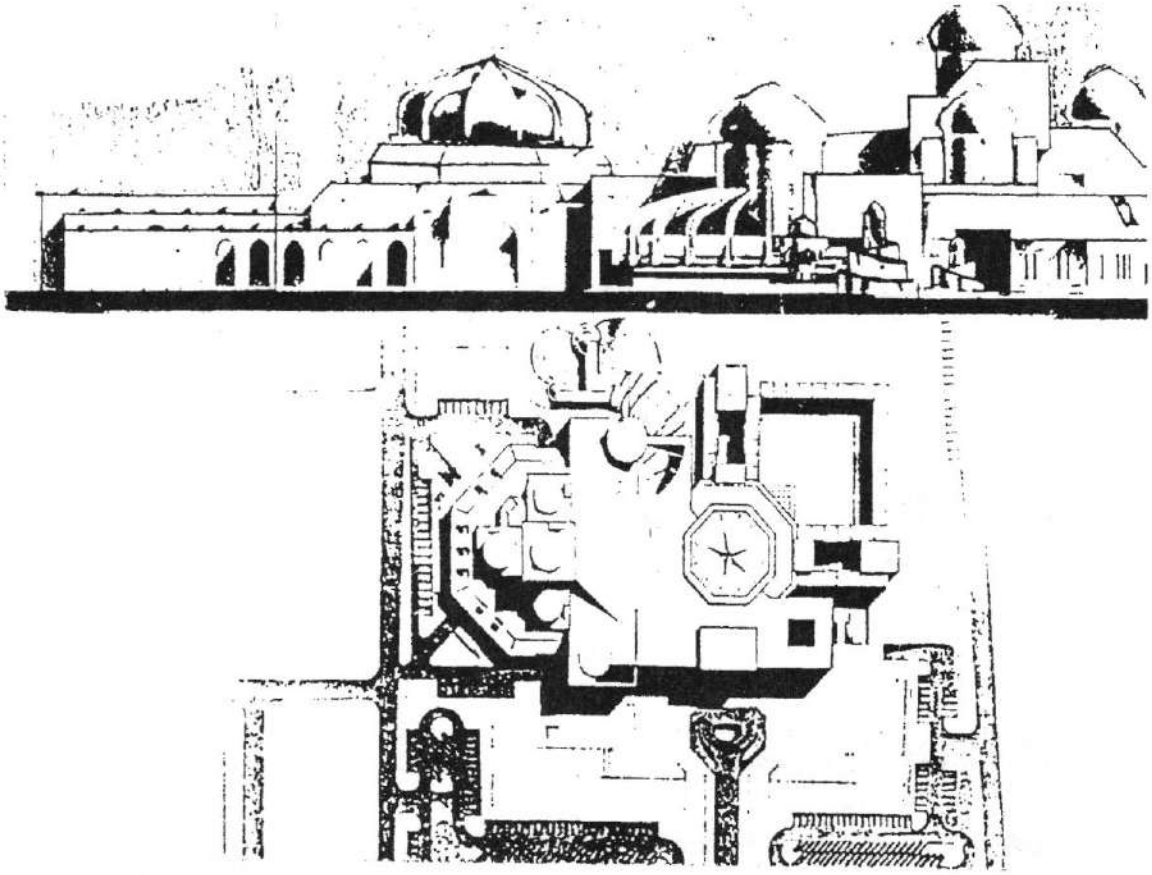

شكل رقم (3)

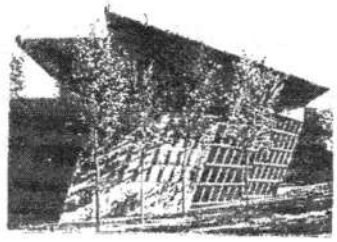

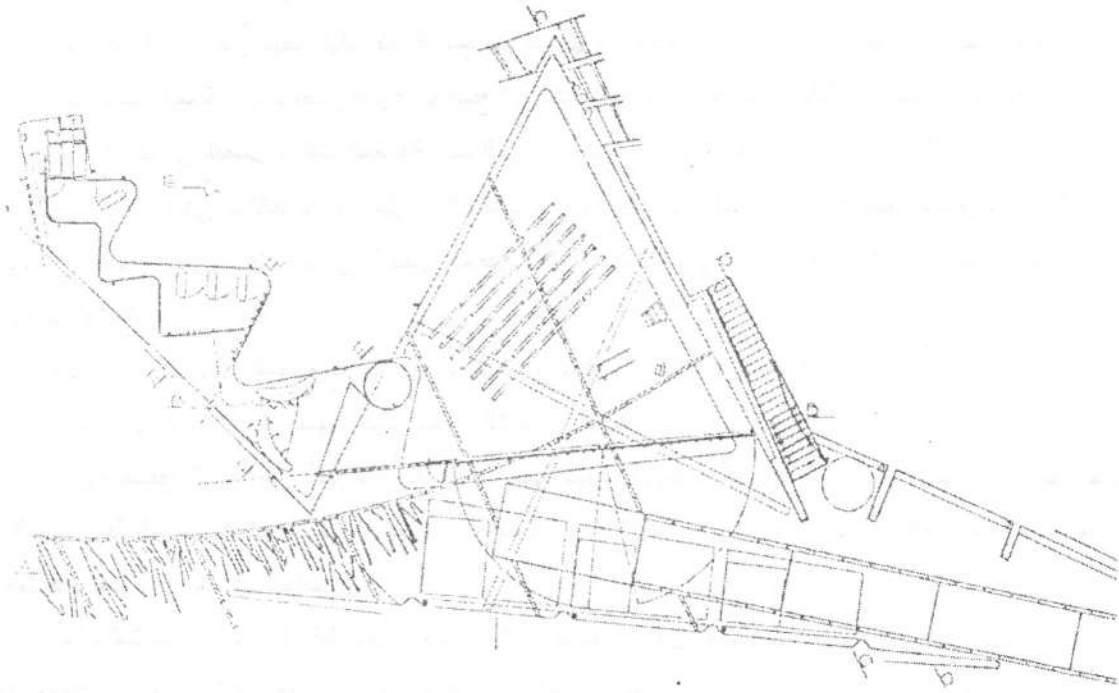

شكل رقم (4)

تعددية المعاني في العمارة المعاصرة

الدكتور مؤمل علاء الدين الخفاجي
أستاذ
رئيس جامعة ديالى

سوزان اياد الناصري
مدرس مساعد

ملخص البحث :

يرتبط السياق العام للبحث بمفهوم التعددية، الذي امتاز باهميته، وبروزه في الفكر المعاصر، حتى يكاد ليمثل روح عصرنا الحالي. وقد تم تناوله في البحث بكونه متمثل برد الفعل تجاه مشاكل أحادية العمارة الحديثة. فظهر مفهوم التعددية بالاقتران مع معظم مجالات العمارة التي امتازت بتعدد المواقف تجاهها، والمفاهيم المرتبطة بـها. ممـا مثـل مشكلة البحث العامة، واستوجب ضرورة استخلاص تعريف اجرائي للتعدديـة.

وان تعدد مجالات المفهوم، تطلبت التركيز على تعددية المعاني. والذي تباينت النتاجـات المعـاصرة فـي اساليب تحقيقه، والتعامل معه، مما شكل مشكلة البحث الخاصة. واستوجب محاولة الغوص فيه بدقة، وعـزل جـانب العلاقات التركيبية، والتركيز على الجانب الدلالي واستثماره في تحقيق تعددية المعاني عند التيارات المعاصرة الثـلاث: الحداثة المتأخرة –ما بعد الحداثة– التفكيكية. فقد خصص الفصل الاول لمناقشة الاطار العام للبحث في تحديـد مفـهوم التعددية، وتعددية المعاني.

استهدف الفصل الثاني التقصي عن تعامل كل تيار مع الجانب الدلالي للشكل لتحقيق تعددية المعـاني، فـي الطروحات المعمارية السابقة. التي امتازت بتباينها في طرح المفهوم، مما افرز مشكلة البحث المتمثلة بعـدم وضـوح التباين بين التيارات الثلاث من حيث آليات تحقيق تعددية المعاني، وتحدد هدف البحث بالكشف عن ذلك التباين.

تطلب حل المشكلة بناء إطار نظري يوضح الآليات، وخصص الفصلين الثالث والرابع لاسـتخلاص ذلـك الاطار. حيث نوقشت في الفصل الثالث المعرفة ذات العلاقة بتعددية المعاني، بالاستناد الى حقل الإدراك وتحقق التأويل لدى المتلقي، واستثماره في استخلاص مراحل إدراك مستويات دلالة الشكل المعماري. فقد مثلت مستويات الدلالة انظمة ترابط يمكن الاستناد اليها من قبل المتلقي، لتحقيق المعنى، وقد حددها الفصل بثلاث أنظمة: نظام ترابط تركيبي، نظـام ترابط معرفي ونظام ترابط منطقي.

وقد مكنت المعرفة المطروحة من بلورة مفردات الاطار النظري في الفصل الرابـع، وتمثلـت بـالترابط، الشمولية والتحول، وتحديد العلاقة بينها. حيث تتحقق الشمولية نتيجة التحول، والاختلاف.

وان توضيح التباين بين التيارات الثلاث استوجب تطبيق الاطار على النتاجات المميزة لكـل منـها، حيـث انتقيت العينات وفقا لعوامل تمثلت بشهرتها بتعددية معانيها، وكثرة الوصوفات المؤولة لها، وكذلك بكون النتاج ممثـلا لتياره وموقفه الفكري. (الفصل الخامس)

أما الاستنتاجات النهائية، فطرحت بمحاور ثلاث، تضمن الاول الاستنتاجات العامة التـي تنـاولت مفـهوم التعددية، وتعددية المعاني بشكل عام. بينما ارتبط المحور الثاني بالاطار النظري، أما المحور الثالث فـارتبط بنتـائج تطبيق الاطار النظري للمشاريع الستة، التي كشفت عن تباين التيارات الثلاث في التركيز على احدى انظمـة الـترابط دون الاخرى، وفي نوع الاختلاف في أنظمة الترابط لتحقيق الشمولية، وفي التركيز على نوع التحـول الظـاهري أو التحول الضمني.

جدول (2) : المعلومات المتعلقة بمعدل حجم الأسرة و الكثافة و سعر الأرض السكنية و مستوى الدخل ومعدل زمن الانتقال حسب المناطق التخطيطية في مدينة بغداد .

المنطقة التخطيطية	(1) معدل حجم الأسرة 1987	(2) الكثافة (عدد الأسر/ وحدة سكنية) 1987	(3) سعر الأرض السكنية (دينار/م²) 1989	(4) معدل حجم الأسرة 1980	(4) معدل دخل الأسرة الشهري 1980	(5) معدل زمن الانتقال (دقيقة)
3	5.27	1.42	325	4.37	190	16.24
5	5.15	1.24	275	6.34	228	19.47
8	6.48	1.22	225	6.09	173	18.7
9	5.55	1.14	225	5.63	171	21.6
10	6.32	1.23	225	6.47	140	17.79
12+11	6.31	1.17	250	5.66	180	8.29
14	5.3	1.04	325	6.03	293	11.1
16+15	5.2	1.16	325	4.55	206	10.73
17	5.53	1.17	425	6.16	211	19.1
18	5.25	1.09	275	5.53	285	8.47
19	5.74	1.09	225	6.57	257	16.4
20	5.86	1.2	325	5.48	254	18.47
21	6.05	1.16	225	6.18	171	15.62
22	7.16	1.24	175	7.9	147	32.15
24	7.75	1.2	165	8.5	156	35.65
26	6.29	1.1	275	6.69	191	27.19
27	5.89	1.09	225	6.68	238	21.7
28	6.41	1.09	165	5.52	256	25.27
29	7.48	1.22	190	7.36	139	27.08
30	6.81	1.11	155	7.03	176	36.79
31	6.21	1.18	170	7.24	165	28.43
34	6.48	1.15	135	7.5	134	45.29
35	6.94	1.25	175	7.45	167	34.48
37	7.19	1.17	110	7.43	133	34.22
39	6.64	1.27	175	6.22	154	22.9
40	7.22	.2	150	7.92	161	31.73
41	7.52	1.24	110	7.5	117	38.29
42	7.58	1.18	130	7.76	129	24.68
43	6.28	1.18	225	6.82	176	21.42
44	7.9	.3	225	8.37	107	12.95
45	7.85	1.31	135	8.44	110	22.07
46	7.48	1.38	135	7.45	102	29.96
47	7.42	.2	155	8.09	169	18.26
48	6.45	1.15	170	6.29	183	23.12
49	7.15	1.19	110	7.53	145	32.4
50	7.29	.2	110	8.14	129	33.44
51	6.11	1.12	170	7.54	202	30.58

المصادر :(1)و(2) نتائج التعداد العام للسكان 1987.

(3) JCCF;Data Report;Mol,1990.

(4) Scott Wilson ;"Baghdad Comprehensive Transportation Study" Ministry of planning 1980

بعد استبعاد مناطق اسكن المؤشرة RA, RM,RH في المخطط الأساس لمدينة بغداد .

(5) جمال باقر مطلك"أثر التشريعات الإسكانية على البنية السكنية للمدينة".اطروحة دكتوراه.مركز التخطيط الحضري والإقليمي.جمعة بغداد،2000.ملحق(5).

أما فيما يخص عامل عدد القطع السكنية المصممة أصلا" ومساحاتها في كل منطقة تخطيطية في مدينة بغداد فسيتم التطرق إلى أعداد هذه القطع التي تبلغ مساحاتها 250 م^2 فأكثر**، لأن هذه القطع هي التي ينطبق عليها القرار 850 عام 1979 الذي سمح بإفراز القطع السكنية إلى 120 م^2، كما سيتم التطرق إلى القطع السكنية التي تبلغ مساحاتها 400 م^2 فأكثر، لأن مثل هذه القطع هي التي ينطبق عليها القرار 940 عام 1987 الذي سمح بإفراز القطع إلى 200 م^2، جدول(3).

من الجدير بالذكر إن شركة JCCF اليابانية قد قامت بدراسة لاحتساب مساحة الأرض المخصصة للسكن في كل منطقة تخطيطية وحسب صنف المنطقة السكنية. وعليه فأن من الممكن استخدام البيانات المتعلقة بصنف المنطقة السكنية RB، RC لأغراض التحليل،جدول(4).

من الجدير بالذكر إن مساحات القطع السكنية المصممة أصلا قد تتيح للأفراد أو الأسر إمكانية إفرازها إلى عدة قطع سكنية. فعلى سبيل المثال يمكن إفراز القطع السكنية ذات المساحة 240 م^2 والتي أبعادها (8 × 30) إلى قطعتين سكنيتين. كما يمكن إفراز القطعة السكنية التي مساحتها 600 م^2 وأبعادها (20 × 30) إلى خمس قطع سكنية استنادا إلى القرار 850 عام 1979، مع مراعاة التعليمات الصادرة من أمانة بغداد في حينها التي حددت ضرورة وجود مربع لا تقل مساحته عن (6م × 6م) في كل قطعة سكنية مفرزة. أما بعد صدور القرار 940 عام 1987 الذي حدد إفراز القطع السكنية بحد أدنى 200 م^2، فلن يكون بالإمكان إعادة إفراز القطع السكنية التي تقل مساحاتها عن 400 م^2، (عدا الاستثناءات الواردة في القرار). وعليه فأنه يمكن إعادة إفواز قطعة سكنية مساحتها 400 م^2، أبعادها (20 × 20) إلى قطعتين سكنيتين مساحة الواحدة منها 200 م^2. كما يمكن إفراز القطعة السكنية التي مساحتها 600 م^2 (20 × 30) إلى ثلاث قطع سكنية مع مراعاة التعليمات الصادرة من أمانة بغداد التي اشترطت وجود مربع لا تقل مساحته عن (8 م × 8 م) في كل قطعة سكنية مفرزة.

إن التعليمات الخاصة بضرورة وجود مربع (6م × 6م) أو مربع (8 م × 8 م) قد أدت من الناحية العملية إلى نتيجتين:

أ- زيادة في عدد القطع السكنية الممكن إفرازها.

ب- تسهيل إفراز المساحة الخالية من القطعة السكنية المشيد عليها دار سكن، دون تعارض مع الحالة الإنشائية أو المعمارية لتلك الدار.

من ناحية أخرى فأن هذه التعليمات أفرزت سلبيات عدة هي :

أ- ظهور إفرازات ذات واجهات صغيرة (تصل إلى 2 م).

ب- تداخل في القطع السكنية المفرزة وبالتالي الوحدات السكنية المشيدة عليها، مما يؤثر سلباً على الجانب الجمالي للمنطقة السكنية إلى جانب تأثيراتها الأخرى فيما يخص البيئة السكنية (مثل إيصال أشعة الشمس وتوفير الإنارة والتهوية اللازمة لها).

ج- الآثار الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تتركها هذه الإفرازات غير المنتظمة مثل الضوضاء والشرفية.

** تم إجراء مسح شامل لهذه القطع على خارطة المخطط الإقليمي الشامل لمدينة بغداد 1973 المؤشر عليها مساحات القطع السكنية RA و RB و RC. كما تم الاعتماد أيضا على استمارات إفرازات الأراضي السكنية التي قامت بإعدادها شركة JCCF عام 1983، والتي تتضمن معلومات عن تصاميم الإفراز مثبتاً فيها رقم الإفراز وتأريخ تصديق الإفراز والجهة المطورة والجهة المستفيدة وعدد لقطع السكنية ضمن التصميم ومساحاتها.

جدول (3)

عدد القطع السكنية المصممة أصلاً التي تزيد مساحاتها عن 250م^2 في مدينة بغداد 1983

المنطقة التخطيطية	عدد القطع السكنية حسب المساحة بالمتر المربع										مجموع عدد القطع السكنية	مساحاتها (هكتار)
	250	300	350	400	450	500	600	700	800	1000		
3	–	–	–	–	–	–	200	200	50	50	500	35
5	–	–	–	–	–	–	300	100	–	100	500	35
8	–	500	–	650	–	–	1600	1000	–	–	3750	207
9	–	–	–	750	–	–	500	1500	500	1000×400 م^2 1500× 500م^2	4150	320
10	–	400	–	200	–	–	800	–	–	–	1400	68
12+11	–	900	–	2300	–	1900	1950	200	–	–	7250	345
14	–	–	–	–	–	–	3100	–	–	–	3100	186
16+15	–	–	–	–	–	175	900	650	–	900×500م^2 1000×500م^2 1500×75م^2 2000×75م^2	3375	269.5
17	–	–	–	–	–	–	250	200	500	900×100م^2 1000×100م^2 1500×100م^2	850	67
18	–	–	–	–	–	–	750	300	100	300	1350	96
19	–	–	–	–	–	200	2500	–	500	100	3300	210
20	350	350	–	–	–	500	2500	–	1000	500	5200	324.25
21	–	–	–	–	–	–	300	–	–	–	300	18
22	500	2850	500	500	250	250	900	–	–	–	5750	213.25
24	650	4300	–	–	–	–	1400	–	–	50	6400	234.25
26	150	–	–	450	–	850	5500	–	–	–	6950	394.25
27	–	–	–	400	–	400	2500	500	600	450	4850	314
28	–	450	–	500	–	800	–	–	–	–	1800	75.5
29	3250	4800	–	50	–	–	–	–	–	–	8100	227.25
30	–	100	–	400	–	150	–	–	–	–	650	26.5
31	–	–	–	1150	–	–	500	–	500	500	2650	166
34	–	–	200	600	200	500	500	100	–	–	2100	102
35	–	–	200	500	500	800	1000	300	300	–	3600	194.5
37	–	1000	250	200	–	1900	450	–	–	1000×55 م^2 1500 × 55م^2	3910	185.75
39	200	400	–	300	–	400	500	–	100	100	2000	97
40	–	850	600	–	–	–	1250	–	–	–	2700	121.5
41	–	300	600	300	100	400	100	150	100	300	2350	121
42	–	–	650	650	–	350	800	–	–	200	2650	134.25
43	–	–	–	–	–	–	1270	–	–	200	1470	96.2
44	–	400	–	–	–	450	–	–	–	–	850	34.5
45	–	–	–	250	100	350	250	–	–	900×1500 م^2	2450	182
46	–	–	–	–	–	–	600	–	–	50	650	41
47	–	–	–	–	–	–	2750	–	–	–	2750	165
48	–	–	–	750	–	–	2250	–	–	–	3000	165
49	–	7200	–	–	–	–	1250	–	–	–	8450	291
50	500	2250	–	500	–	–	200	600	–	–	4050	154
51	–	–	150	–	–	–	500	300	100	–	1050	64.25

المصدر : الباحث. بالاعتماد على المخطط الأساس لمدينة بغداد. 1973.
واستمارات إفرازات الأراضي السكنية لمدينة بغداد. 1983.

جدول (٤)

المساحة السكنية (هكتار) حسب صنف المنطقة السكنية في مدينة بغداد ١٩٨٩

المنطقة التخطيطية		المساحة (هكتار)* RA	RB	RC	RH	RI	RM	المجموع
A	1	31.1	2.8	13.5	70.6	0.0	2.5	100.5
	2	13.7	0.0	0.0	35.7	0.0	0.0	49.4
	3	20.7	15.2	99.8	0.0	0.0	0.0	135.7
	4	0.0	0.0	36.9	0.0	0.0	0.0	36.9
	5	33.9	0.0	28.0	0.0	0.0	35.3	97.2
	6	86.6	0.0	12.1	34.4	0.0	37.9	171.0
	7	4.5	0.0	18.2	0.0	0.0	20.8	43.5
UNIT A TOTAL		170.5	18.0	208.5	140.7	0.0	96.5	634.2
B	8	34.9	108.7	193.2	35.9	0.0	23.2	395.9
	9	53.2	11.0	434.8	23.2	0.0	0.0	522.2
UNIT B TOTAL		88.1	119.7	628.0	59.1	0.0	23.2	918.1
C	15	13.4	16.1	392.9	0.0	0.0	2.6	425.0
	16	27.0	11.7	185.6	0.0	0.0	2.9	227.2
UNIT C TOTAL		40.4	27.8	578.5	0.0	0.0	5.5	652.2
D	10	83.2	67.4	165.5	0.0	0.0	9.8	325.9
	11	0.0	158.6	144.2	0.0	0.0	3.9	306.7
	12	5.2	48.4	164.5	0.0	0.0	0.0	218.1
UNIT D TOTAL		88.4	274.4	474.2	0.0	0.0	13.7	850.7
E	13	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.9	3.9
	14	0.0	0.0	383.2	0.0	0.0	45.8	429.0
UNIT E TOTAL		0.0	0.0	383.2	0.0	0.0	49.7	432.9
F	17	12.4	2.4	151.8	0.0	0.0	2.0	168.6
	18	0.0	0.0	135.6	0.0	0.0	17.6	153.2
UNIT F TOTAL		12.4	2.4	287.4	0.0	0.0	19.6	321.8
G	19	0.0	10.2	395.9	0.0	0.0	0.0	406.1
	20	117.8	89.1	484.3	0.0	0.0	0.0	691.2
	21	6.8	34.3	30.6	0.0	0.0	0.0	71.7
UNIT G TOTAL		124.6	133.6	910.8	0.0	0.0	0.0	1169.0
H	33	3.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.2
	34	367.7	121.1	210.9	0.0	0.0	92.9	792.6
	35	26.4	178.5	222.7	0.0	0.0	0.0	427.6
UNIT H TOTAL		397.3	299.6	433.6	0.0	0.0	92.9	1223.4
I	30	635.0	22.6	0.0	0.0	0.0	61.8	720.4
	31	50.0	307.1	151.4	0.0	0.0	28.2	536.7
	32	29.6	110.8	2.5	0.0	0.0	0.0	142.9
UNIT I TOTAL		715.6	440.5	153.9	0.0	0.0	90.0	1400.0
J	28	508.2	90.4	61.2	0.0	0.0	75.8	735.6
	29	66.8	489.8	0.0	0.0	0.0	0.0	556.6
UNIT J TOTAL		575.0	580.2	61.2	0.0	0.0	75.8	1292.2
K	26	10.3	53.2	595.9	0.0	0.0	0.0	659.4
	27	0.0	22.6	587.6	0.0	0.0	0.0	610.2
UNIT K TOTAL		10.3	75.8	1183.5	0.0	0.0	0.0	1269.6
L	22	318.7	319.0	104.3	0.0	0.0	1.0	743.0
	23	44.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	44.3
	24	550.9	341.0	87.1	0.0	0.0	0.0	989.0
	25	13.8	4.1	0.0	0.0	0.0	0.0	17.9
UNIT L TOTAL		937.7	664.1	191.4	0.0	0.0	1.0	1794.2
M	48	26.1	18.3	252.5	0.0	0.0	5.8	302.7
	49	0.0	85.9	135.2	0.0	0.0	16.6	237.7
	50	265.9	288.7	61.5	0.0	0.0	0.0	616.1
	51	60.1	10.3	58.7	0.0	0.0	0.0	129.1
UNIT M TOTAL		352.1	403.2	507.9	0.0	0.0	22.4	1285.6
N	44	199.5	0.0	69.1	0.0	0.0	0.0	268.6
	45	566.3	60.8	242.3	0.0	0.0	21.4	890.8
	46	566.3	0.0	76.8	0.0	0.0	0.0	643.1
	47	0.0	0.0	170.9	0.0	0.0	0.0	170.9
UNIT N TOTAL		1332.1	60.8	559.1	0.0	0.0	21.4	1973.4
O	41	231.6	114.6	179.5	0.0	0.0	0.0	525.7
	42	128.1	118.5	105.8	0.0	0.0	5.0	357.4
	43	25.3	10.7	87.2	0.0	0.0	14.8	138.0
UNIT O TOTAL		385.0	243.8	372.5	0.0	0.0	19.8	1021.1
P	39	187.2	150.7	229.9	0.0	0.0	0.0	575.8
	40	135.7	233.5	192.3	0.0	0.0	0.0	562.5
UNIT P TOTAL		323.9	392.2	422.2	0.0	0.0	0.0	1138.3
Q	37	151.4	100.3	241.1	0.0	0.0	42.9	535.7
UNIT Q TOTAL		151.4	100.3	241.1	0.0	0.0	42.9	535.7
OTHERS TOTAL		532.2	222.9	329.0	0.0	136.2	65.0	1285.3
GRAND TOTAL		6237.0	4059.3	7926.0	199.8	136.2	633.4	19191.7

RA - منطقة سكنية ذات قطع أراضي (١٠٠-٢٠٠ م²).
RB - منطقة سكنية ذات قطع أراضي (٢٠١-٤٠٠ م²).
RC - منطقة سكنية ذات قطع أراضي (٤٠١ م² وأكثر).
RH - أحياء قديمة.
RM - متعددة الأسر.

* تشمل المساحات أعلاه، مساحات القطع السكنية و عرض الشوارع المحلية ومساحة الخدمات العامة والفضاءات المفتوحة المحلية.

المصدر: دراسة JCCF . التقرير الخاص بالبيانات. ١٩٩٠.

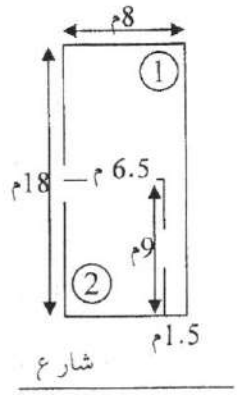

افراز قطعة الى قطعتين

استنادا الى قرار 850 عام 1979 (فقرة 4)

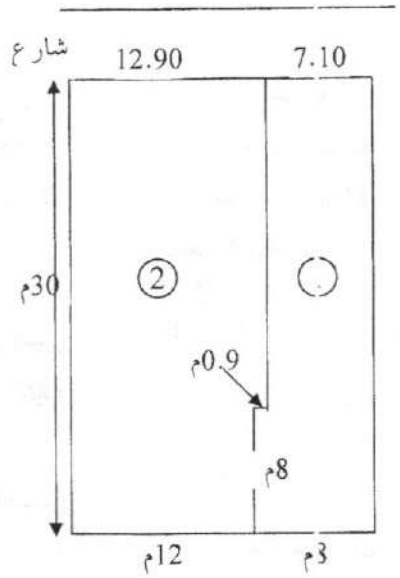

افرز قطعة الى قطعتين

استنادا الى قرار 940 عام 1987

مساحة القطعة الأصل = 600 م2

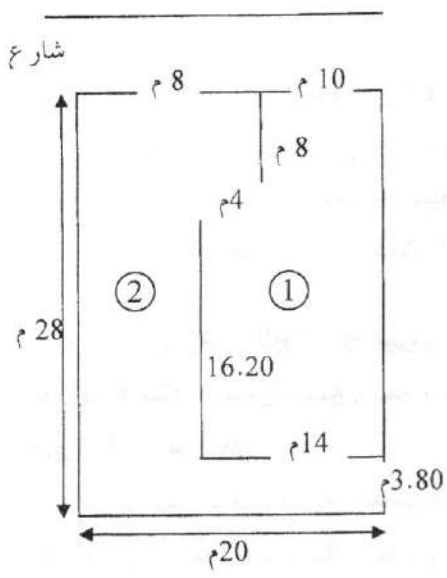

افراز قطعة الى قطعتين

استناداً الى قرار 940 عام 1987

مساحة القطعة الأصل = 504 م2

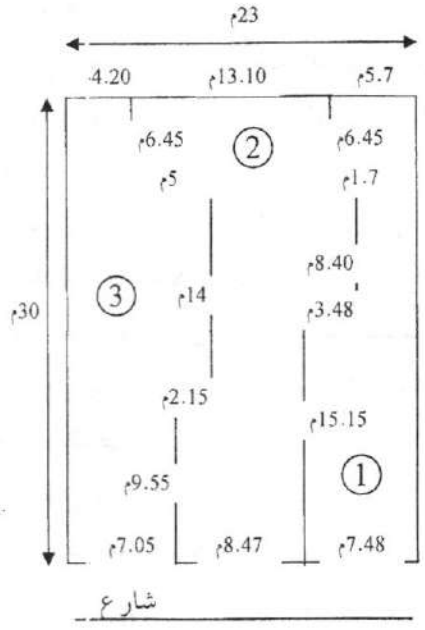

افراز قطعة الى قطعتـــين ثم افـــراز القطعة الثانية الى قطعتين

مساحة القطعة الأصل = 690 م2

مساحة القطعة الأولى = 183.69 م2 } قرار 940 في 1987

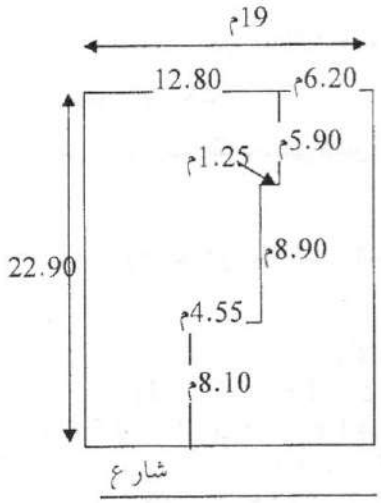

افراز قطعة الى قطعتين

استنادا الى قرار 940 عام 1987

مساحة القطعة الأصل = 435 م2

مساحة القطعة الأولى = 200 م2

مقياس الرسم: 500/1

شكل (2) نماذج مختلفة من اعادة الافراز السكني لمدينة بغداد.

المصدر: الباحث اعتمادا على المسح الميداني لتصاميم اعادة الافراز في مدينة بغداد.

إن الآثار السلبية الناجمة عن الإفرازات غير المنتظمة تتطلب المزيد من الدراسة والتحليل وهو ما يؤمل أن يتم في دراسات مستقلية. شكل (2) يتعلق بنماذج مختلفة من إعادة الإفراز.

بناء أنموذج رياضي للعوامل المؤثرة على التوزيع المكاني للقطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز في مدينة بغداد:

بعد جمع المعلومات عن المتغيرات التي من المتوقع أن يكون لها تأثير على التوزيع المكاني للقطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز، فأن مهمتين رئيستين واجهت هذا البحث.

1- المهمة الرئيسة الأولى :هي التقدم باتجاه ربط تلك المتغيرات ضمن علاقات منطقية، أي توصيف الأنموذج استنادا إلى التجارب والدراسات السابقة مع مراعاة الخصوصية المحلية لموضوع البحث.

2- تتمثل المهمة الرئيسة الثانية: في تقدير المعالم الرئيسة للأنموذج وقد تم التوصل إلى المعادلة الآتية:-

(1) SUB_{1987} = -1480 + 952 **D** – 1.5 **CBD** + 222 **HH** – 1.21 **I** – 3.4 **LP** – 0.26 **P** + 9.5 **PA**

S.E. = (709) (16) (149) (3.7) (2.8) (0.11) (2.3)

R^2 = 0.52 **F** = 6.7

إذ يمثل **(SUB)** عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز، **(D)** الكثافة (معدل عدد الأسر التي تسكن الوحدة السكنية) ، **(CBD)** المسافة عن مركز المدينة, **(HH)** معدل حجم الأسرة، **(I)** الدخل، **(LP)** سعر الأرض **(P)** عدد القطع السكنية المصممة أصلا والتي تزيد مساحاتها عن 250م^2، **(PA)** مجموع مساحات هذه القطع.

ولأجل اختبار أهمية الجوانب العمرانية متمثلة بصنف المنطقة السكنية RB، RC فقد تم استبدالهما محل **(P)** و**(PA)** والتوصل إلى المعادلة الآتية:-

(2) SUB_{1987} = -1717 + 1033 **D** – 8 **CBD** + 270 **HH** – 0.5 **I** – 4.3 **LP** + 1.1 **RB**+ 3.5 **RC**

S.E. = (688) (15.9) (144) (3.5) (2.7) (0.89) (0.68)

R^2 = 0.56 **F** = 5.2

على ضوء تقدير المعالم الرئيسة للأنموذج والتعرف على الكفاءة التوضيحية والإحصائية تم التوصل إلى النتائج الآتية:-

1- بالنسبة لمعدل حجم الأسرة (HH)، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي وطردي على إعادة الإفراز، إن معنوية هذا العامل تشير إلى وجود حاجة اجتماعية (ضمان تأمين سكن لأحد أفراد الأسرة)، أو قد تكون هناك دوافع اقتصادية.

2- فيما يخص مستوى الدخل (I) فقد ظهر إن لهذا العامل تأثيراً عكسياً على عدد القطع السكنية المفرزة، إلا إن تأثيره لم يكن معنوياً. وقد يعود سبب ذلك إلى عدم دقة البيانات الخاصة بالدخل .

3- فيما يخص عدد القطع السكنية المصممة أصلا والتي تزيد مساحاتها عن 250م^2 (P)، فأن النتائج تشير إلى وجود علاقة عكسية بينه وبين إعادة الإفراز السكني، أما عامل مجموع مساحات هذه القطع (PA) فقد ظهر تأثيره معنوياً وطردياً، وهو ما يدل على إن ارتفاع عدد القطع السكنية التي تزيد مساحاتها عن 250م^2 ليس العامل المهم في إعادة الإفراز وإنما مساحات هذه القطع.

لقد ظهر تأثير عامل المساحة المخصصة للسكن RB ، التي تتراوح مساحات القطع السكنية فيها بين (201 – 400م^2) تأثيراً طردياً

وضعيفاً على إعادة الإفراز السكني(معادلة 2).

إن التعليمات النافذة بشأن ضرورة وجود مربع مساحته لا تقل عن 6م×6م أو 8م×8م في كل قطعة سكنية، تحد كثيراً من إمكانية إفراز القطع السكنية في مناطق أل RB، إلى جانب كون اكثر هذه المناطق مشيدة و ن توفير المساحة المناسبة للإفراز دون تعارض مع الحالة الإنشائية أو المعمارية للدار يعتبر عاملاً إضافياً في إضعاف تأثير هذا العامل

4. على العكس من ذلك فقد ظهر عامل لمساحة المخصصة للسكن RC (تضم القطع السكنية التي تزيد عن 400م^2) تأثيراً طردياً ومعنوياً على إعادة الإفراز.
5. أما بالنسبة لعامل المسافة (CBD) فقد ظهر تأثيره عكسياً ولكن غير معنوي على إعادة الإفراز السكني، وهو ما يدل على إن الحاجة السكنية هي أهم من عاملي الوقت و لكلفة أو القرب من مركز المدينة، وان إعادة الإفراز قد ظهرت في المناطق القريبة والبعيدة عن المركز على حدٍ سواء.
6. أما بخصوص سعر الأرض (LP) فقد ظهر تأثيره عكسياً ومعنوياً على إعادة الإفراز، وهو ما يعني إن المناطق التي تتميز بانخفاض أسعار الأراضي السكنية ، يحصل فيها عدد اكبر من الإفرازات. إن تحليل ذلك يعود إلى كون هذه المناطق هي التي تتميز بارتفاع معدلات حجم الأسرة عادة"وارتفاع الكثافة وانخفاض مستويات الدخول .
7. بالنسبة لعامل الكثافة (D) فقد أوضحت النتائج إن هناك علاقة طر دية ومعنوية بينه وبين إعادة الإفراز. إن ارتفاع عدد الأسر الساكنة في الوحدة السكنية تؤدي إلى زيادة الطلب على إفراز القطع السكنية التي يمتلكونها في حال توفر شروط الإفراز.

النتائج الناجمة عن سياسة إعادة الإفراز

يختلف التخطيط الحضري والإقليمي عن غيره من العلوم التي تنفرد ضمن حقل معرفة واحد، إذ يرتبط التخطيط بمجموعة من العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتطبيقية المختلفة. وعليه فأنه ينبغي أن ينظر للعملية التخطيطية نظرة شمولية تتجاوز التأثيرات الأحادية الجانب، إلى التعرف على نتائجها المؤثرة في جوانب الحياة الحضرية المتعددة.

إن مهمة المخطط الحضري والإقليمي لا تكتفي بتحديد الظاهرة المدروسة وتحديد أبعادها المكانية، بل وتقويم نتائجها من أوجهها المختلفة، حتى تكون الصورة واضحة وكاملة أمام المخطط أو متخذ القرار عن حدود تأثيراتها، وتساعد في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة السلبيات المشخصة كما يُستفاد منها في أي عملية تخطيطية مستقبلية.

سيتم تحليل أهم النتائج المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن إعادة إفراز القطع السكنية.

1) سياسة إعادة الإفراز والطلب على السكن

لابد من الإشارة إلى أن عملية إنشاء الدور السكنية تعد عملية إنتاجية وان زيادة أي عنصر من عناصر الإنتاج (في هذه الحالة الأرض السكنية) فأن ذلك سينعكس مباشرةً على عدد الوحدات المنتجة.لقد سمحت القرارات ذات العلاقة (850 عام 1979 و 940 عام 1987) إفراز القطع السكنية المشيد عليها كثر من دار واحدة وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة قبل صدور القرارين أعلاه[1].

---

[1] المادة الرابعة من قرار 850 عام 1979. والمادة الثانية / الفقرة الثالثة، والمادة ثالثاً من تعليمات تسهيل تنفيذ احكام قراري مجلس قيادة الثورة 850 عام 1979 وتعديله قرار 940 عام 1987.

بلغ عدد القطع السكنية المشيدة قبل عام 1979 والمفرزة في المدة 1979 – 1987 حوالي (2040) قطعة، وتشكل نسبة 5% من مجموع القطع المفرزة في هذه المدة.

أما عدد القطع السكنية المشيدة قبل عام 1988 والمفرزة في المدة 1988–1999 فقد بلغ 3160 قطعة سكنية، وتشكل نسبة 25% من مجموع القطع المفرزة في هذه المدة.

إن ظهور حالات من هذا النوع من الإفرازات سيقلل بالتأكيد من الأهمية النسبية لعامل إفرازات قطاع المواطنين في المدة t على الطلب على السكن للمدة ذاتها. وتقترح هذه الدراسة اخذ هذه النتائج بالحسبان في أي دراسة مستقبلية لتحليل وتقويم العوامل المؤثرة على الطلب على الدور الجديدة (ومنها عامل إفرازات قطاع المواطنين).

إن علاقة إعادة الإفراز بالطلب على السكن يمكن توضيحها من خلال نسبة عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز (الغير مشيدة) إلى الدور المنجزة للقطاع الخاص، إذ بلغت في المدة 1979–1987 حوالي 23% أما في المدة 1988–1999 فقد بلغت النسبة 38%، وهو ما يدل على تزايد أهمية سياسة إعادة الإفراز في توفير السكن، على الرغم من تقلص النشاط الإنشائي بصورة عامة. جدول (5).

2) سياسة إعادة الإفراز السكني بديلاً عن سياسة التوسع الأفقي

رافق تزايد عدد السكان في مدينة بغداد أتساعاً في الهيكل العمراني للمدينة، الذي يمتد في رقعة تصل إلى (900) كيلو متر مربع (حدود أمانة بغداد، وإن كان الهيكل المبني هو اقل من ذلك).

تعود أهم أسباب توسع مدينة بغداد أفقياً إلى عودة الأراضي الأميرية التي كانت من أملاك العائلة المالكة إلى الدولة بعد عام 1958 والتي قامت بتغيير صنف هذه الأراضي إلى أراضي سكنية وتوزيعها على الجمعيات الإسكانية التي قامت بتوزيعها إلى المواطنين لمواجهة الطلبات المتزايدة على السكن وبمساحات كبيرة نسبياً.

إن استمرار سياسة التوسع الأفقي للمدينة سوف يؤدي مبدئياً إلى نتيجتين:

1. الامتداد باتجاه أراضي جديدة زراعية أو غير زراعية. ويعد التوسع باتجاه الأراضي الزراعية واحدة من المشاكل المهمة التي يتعرض لها النمو الحضري كونه يمثل استهلاكاً لهذا النوع من الأراضي.
2. قد لا تكون هناك مشكلة في الحصول على أراضي بديلة لأغراض التوسع إلا إن امتداد الرقعة العمرانية للمدينة بنسبة معينة ستؤدي إلى ظهور كلف اجتماعية واقتصادية مباشرة.

أقرت ستراتيجية النمو المستقبلي لمدينة بغداد ضرورة تحديد نمو الهيكل العمراني للمدينة إلى أقصى الحدود الممكنة وعدم قبول التوسع الأفقي أو تشجيعه، وقد أكد على ذلك قرار تحجيم بغداد.

ساهمت سياسة إعادة الإفراز في تخفيف الطلب المتزايد على السكن وبالتالي تخفيف الضغط على الطلب على الأراضي الاحتياط والاستمرار في التوسع الأفقي لأجل سد الحاجة السكنية.

يمكن اختبار مدى التوسع العمراني مقاساً بمساحة الأرض المضافة للتعويض عن عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز السكني.

بلغ عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز بمساحة 120 م^2 حوالي (11665) قطعة سكنية، أما عدد القطع المفرزة بمساحة 150 م^2 فقد بلغ (12475) قطعة سكنية. تشكل عدد القطع

جدول (5)

عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز و عدد الدور المنجزة للقطاع الخاص للمدة 1979-1999

المـــــدة	(1) القطع السكنية الكلية الناجمة عن إعادة الإفراز	(2) القطع السكنية المشيدة قبل الإفراز	(3) القطع السكنية المفرزة (غير المشيدة)	(4) الدور المنجزة للقطاع الخاص	(5) النسبة المئوية
1987-1979	35965	2040	33925	147620	%23
1999-1988	12580	3160	9420	24761	%38

المصدر:

(1) و (2) : نتائج المسح الميداني لسجلات و تصاميم إعادة الإفراز في مدينة بغداد.

(3) : (1) – (2)

(4) : الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الإحصاء الإنشائي. عدد الأبنية التي تم توقع إنجازها في مدينة بغداد للمدة 1979 –1999 .

(5) : (3) ÷ (4)

جدول (6)

عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز في مدينة بغداد للمدة 1979-1999 مصنفة حسب المساحات

المساحة ($م^2$)	120*	150	200	250	300	350	400	500	أخرى	المجموع
عدد القطع	11665	12175	12170	5905	4620	460	590	710	250	48545

*تم دمج القطع السكنية المفرزة التي تقل مساحاتها عن 120$م^2$ ضمن القطع المفرزة بمساحة 120$م^2$.

المصدر: المسح الميداني لسجلات و تصاميم إعادة الإفراز في مدينة بغداد.

ذات المساحة 120 م^2 و 150 م^2 ما نسبته 49% من مجموع القطع الكلية المفرزة. أما الباقي (51%) فيشمل القطع التي تزيد مساحاتها عن 200 م^2.جدول (6).

يمكن حساب مساحة التوسع الحضري اللازمة لتلبية العدد الكلي من القطع السكنية المفرزة كالآتي:

أ – مجموع مساحات القطع المفرزة البالغ عددها 48545 قطعة، في ظل المساحات التي أفرزت هي:

11665×120م^2+12175×150م^2+

12170 × 200م^2 + ... = 946.2 هكتار

ب– تحدد المفاهيم العامة في تخطيط المناطق السكنية إشغال نسبة حوالي النصف من الأرض الإجمالية للطرق والخدمات العامة. وعليه فأن المساحة المخصصة للطرق والخدمات هي 946.2 هكتار أيضا. يصبح المجموع الكلي 1892.4 هكتار ,تشكل هذه المساحة حوالي 6% من المساحة المبنية لمدينة بغداد البالغة 340 كيلومتر مربع.

إن هذا التحليل المبسط يبين اثر سياسة إعادة الإفراز على توفير عدد كبير من القطع السكنية والاقتصاد بمساحة كبيرة من الأرض كان من الممكن أن يستهلكها توفير مثل هذ العدد من القطع عن طريق سياسة التوسع الأفقي.

3) سياسة إعادة الإفراز والكثافة الإسكانية:

تُعد زيادة الكثافة الإسكانية إحدى النتائج المباشرة لسياسة إعادة الإفراز.

بلغت الزيادة في عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز في مدينة بغداد (48545) قطعة سكنية خلال مدة الدراسة.

أما الزيادة الحاصلة في عدد القطع السكنية على مستوى المناطق التخطيطية، فقد بلغت في بعض هذه المناطق نسب عالية تصل إلى (173%) في المنطقة التخطيطية (45)، وحوالي (95%) في المنطقة التخطيطية (39). جدول (7).

فرضت القرارات الخاصة بوضع حدود دنيا لمساحات قطع الأراضي السكنية المفرزة، تعديل المخططات الأساسية للمدن بما يتفق وأحكام هذه القرارات.

إن ذلك يتطلب مراعاة الزيادة في الخدمات الأساسية الفنية والاجتماعية في المناطق المشيدة كالماء والكهرباء والمدارس المصممة أصلا والتي ازداد الضغط عليها نتيجة الإفرازات المتأتية من تقسيم القطع السكنية إلى قطع اصغر.

لقد تدارك القرار 940 عام 1987 موضوع الاستمرار في إفراز القطع السكنية إلى قطع اصغر خصوصاً في المناطق السكنية صنف RB أو التي تقل فيها مساحات القطع السكنية عن 400م^2.

إن تحديد مستويات الكثافة المناسبة أو المطلوبة في المناطق السكنية يعد من الأمور الضرورية، وإن ذلك يعتمد على جملة من العوامل التخطيطية والتصميمية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

تكمن أهمية المرونة في مستويات الكثافة في المناطق السكنية ارتباطها بخدمات البنى الأساسية الاجتماعية والفنية وإن عدم ضمان القدرة على مواكبة هذه الخدمات واستيعابها للتغيرات المحتملة في الكثافة الإسكانية والسكانية سيخلق أمرا معقداً للساكنين في هذه المناطق.

تتأثر الكثافة الإسكانية بمجموعة الأنظمة والقوانين النافذة مثل إعادة الإفراز وإضافة البناء والشوارع التجارية إلى جانب بعض السياسات الإسكانية، مثل سياسة توزيع الأراضي والبناء المتعدد الأسر والتجديد الحضري، والى بعض الأسواق الثانوية السكنية مثل سوق تقسيم الوحدات

جدول (7)

التغير الحاصل في عدد القطع السكنية نتيجة إعادة الإفراز في مدينة بغداد

المنطقة التخطيطية	القطع السكنية المصممة أصلا (تزيد عن 250 م^2)	القطع السكنية المصممة + المضافة بفعل إعادة الإفراز
3	500	635
5	500	725
8	3750	4650
9	4150	6130
10	1400	2100
12+11	7250	8815
14	3100	4585
16+15	3375	5205
17	850	1415
18	1350	1685
19	3300	4615
20	5200	7555
21	300	510
22	5750	7470
24	6400	7550
26	6950	9485
27	4850	6515
28	1800	2170
29	8100	9205
30	650	870
31	2650	3485
34	2100	3585
35	3600	5960
37	3910	6550
39	2000	3895
40	2700	4160
41	2350	3940
42	2650	3845
43	1470	2250
44	850	1060
45	2450	6705
46	650	1140
47	2750	4100
48	3000	4390
49	8450	9555
50	4050	6745
51	1050	1495

المصدر :

- المسح الميداني لتصاميم وسجلات إعادة الإفراز في مدينة بغداد.

جدول (8)

رصيد القطع السكنية لعام 1999 حسب مساحاتها التي تزيد عن 250م^2 على مستوى المناطق التخطيطية في مدينة بغداد

المنطقة التخطيطية	عدد القطع حسب المساحة (م^2)											
	250	300	350	400	450	500	600	700	800	900	1000	أخرى
3	55	25	25	40	20	45	170	170	30	–	20	–
5	75	50	30	30	50	35	195	90	10	–	45	–
8	210	545	160	670	150	30	1180	870	–	–	–	–
9	370	405	200	875	205	755	465	1240	210	30	170	1100×20 م^2 1500×240 م^2
10	165	770	115	265	145	–	195	–	–	–	–	–
12+11	425	1080	315	2315	190	1380	1370	170	–	–	–	–
14	395	650	370	395	345	–	1640	–	–	–	–	–
16+15	400	730	375	440	130	605	740	420	265	195	245	1200×65 م^2 1400×75 م^2
17	155	135	80	75	75	140	180	240	85	50	10	1300×10 م^2 1500×10 م^2
18	115	80	55	45	55	75	590	285	20	–	210	–
19	145	595	210	390	200	140	1665	10	335	–	65	–
20	635	740	305	465	360	495	1685	70	670	–	250	–
21	60	60	60	50	30	30	–	95	–	–	–	–
22	665	2700	310	340	180	130	595	–	–	–	–	–
24	930	4820	270	350	200	–	335	–	–	–	–	–
26	1070	640	725	550	700	575	3540	–	–	–	–	–
27	410	270	310	570	370	510	1900	375	425	–	250	–
28	–	320	–	450	–	730	–	–	–	–	–	–
29	2750	4215	–	40	–	–	–	–	–	–	–	–
30	–	440	–	–	–	70	–	–	–	–	–	–
31	235	10	45	1180	115	170	425	85	355	–	260	–
34	445	170	290	185	255	235	200	35	–	–	–	–
35	655	380	390	235	605	485	575	100	100	–	–	–
37	470	1050	200	150	105	1375	130	–	–	–	–	–
39	440	535	100	125	185	20	95	180	40	–	20	–
40	125	915	470	255	260	–	395	–	–	–	–	–
41	750	410	505	110	65	245	50	85	100	–	85	–
42	205	90	880	155	225	260	480	30	65	–	45	–
43	115	115	70	115	380	20	670	15	15	–	125	–
44	55	460	50	65	–	265	–	–	–	–	–	–
45	460	1115	200	390	290	215	95	200	–	75	–	–
46	15	55	15	15	10	25	525	–	–	–	30	–
47	95	625	115	600	175	–	1490	–	–	–	–	–
48	380	15	245	850	350	–	1215	–	–	–	–	–
49	25	6360	30	130	50	–	1020	–	–	–	–	–
50	550	580	–	400	200	365	40	105	–	–	–	–
51	35	255	60	95	65	25	30	325	205	50	–	–

المصدر: الباحث

السكنية الذي يعد من الأسواق المهمة المؤثرة في عدد الوحدات السكنية.

إن عملية السيطرة على الكثافة يجب أن تتعزز بالوسائل التنظيمية التي تضمن تحقيق الأهداف الموضوعة من اجلها، وان هذه الوسائل يجب أن تشمل جميع السياسات آنفة الذكر على حدٍ سواء.

4) الأبعاد المستقبلية لسياسة إعادة الإفراز

تنطوي سياسة إعادة الإفراز على أبعاد متعددة مترابطة فيما بينها ، فهناك البعد العمراني الذي يتمثل بعدد القطع السكنية القابلة للإفراز والكثافة الإسكانية المطلوبة وتأهيل الخدمات العامة والبنى التحتية، وهناك البعد الاقتصادي والاجتماعي.

يعد معيار مساحة الحد الأدنى للإفراز أحد المعايير المهمة للسيطرة والتعرف على الأبعاد المستقبلية لسياسة إعادة الإفراز. إن ذلك يتطلب احتساب عدد القطع السكنية في كل منطقة تخطيطية بعد التغيرات التي حصلت نتيجة إعادة الإفراز، لكي تتضح الصورة أمام المخطط عن حدود تأثير هذه السياسة مستقبلاً.(جدول8).

إن عدد القطع السكنية التي يمكن إفرازها مستقبلاً في المنطقة التخطيطية (3) على سبيل المثال في ظل ثبات بقية العوامل، لاستنفاد كامل الرصيد وفي ظل مساحة الحد الأدنى للإفراز (200م^2) هي كما يأتي:

- عدد القطع ذات المساحات 400-500 م^2 هي 105 قطعة يمكن إفرازها إلى قطعتين.
- عدد القطع ذات المساحات 600--700 م^2 هي 335 قطعة يمكن إفرازها إلى 3 قطع.
- عدد القطع السكنية ذات المساحات 800 م^2 هي 30 قطعة يمكن إفرازها إلى 4 قطع.
- عدد القطع السكنية ذات المساحات 1000 م^2 هي 20 قطعة يمكن إفرازها إلى 5 قطع.

مجموع القطع التي يمكن أن تضاف إلى الرصيد هو 945 قطعة سكنية.

أما الأبعاد المستقبلية في المنطقة التخطيطية (29) على سبيل المثال أيضا، فأن رصيد القطع السكنية التي تزيد عن 400م^2 هي 40 قطعة سكنية فقط، وهي بمساحة 400م^2.

وفي حال استنفاد هذا الرصيد، فأن من الممكن إعادة إفراز كل قطعة من هذه القطع إلى قطعتين(في ظل مساحة الحد الأدنى للإفراز البالغة 200م^2). وعليه فأن عدد القطع التي يمكن تضاف إلى الرصيد هو 40 قطعة سكنية*.

وهكذا يمكن محاكاة عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز في المستقبل لكل منطقة تخطيطية في حالة الاستنفاد الكامل للرصيد وفي ظل مساحة الحد الأدنى للإفراز المحددة مسبقاً.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- خلال العقدين الماضيين، ساهمت سياسة إعادة الإفراز في توفير عدد مهم من قطع الأراضي السكنية، كما ساهمت مساهمة فعالة في سوق السكن للدور المنفردة.

2- توصل البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة على إعادة الإفراز السكني. وقد علم أن المناطق التي تتميز بانخفاض أسعار الأراضي السكنية وارتفاع معدل حجم الأسرة وارتفاع الكثافة (عدد الأسر التي تسكن الوحدة السكنية)، وهي ذات المناطق التي

---

* من الجدير بالذكر، أن حالة الاستنفاذ هي حالة نظرية، لكنها تساعد في توضيح الصورة عن حدود تأثير هذه السياسة وأبعادها المحتملة.

تكون مستويات الدخول فيها منخفضة عادة، يحصل فيها عدد أكبر من الإفرازات في ظل ثبات عامل توفر الأرض الملائمة لإعادة الإفراز.

3- أوضحت نتائج التحليل الكمي، إن عامل عدد القطع السكنية القابلة للإفراز استنادا لمساحة الحد الأدنى المعمول بها، ليس العامل المهم في التباين المكاني لإعادة الإفراز، وإنما مساحات هذه القطع. إن توفر القطع السكنية ذات المساحات الكبيرة تتيح إمكانية اكبر في إعادة الإفراز في ظل ثبات بقية العوامل الأخرى.

4- حققت سياسة إعادة الإفراز السكني أهدافها في الاقتصاد بمساحات واسعة من الأراضي كان يمكن إن تستهلكها سياسة التوسع الأفقي للتعويض عن عدد القطع السكنية المتولدة بفعل إعادة الإفراز.

5- إن توفير مستلزمات البناء وتوفير القرض العقاري في ظل ثبات سياسة توزيع القطع السكنية للمواطنين، فأن من المتوقع ازدياد نشاط سياسة إعادة الإفراز.

6- ارتفع مؤشر عدد القطع السكنية في معظم المناطق المدروسة في مدينة بغداد نتيجة سياسة إعادة الإفراز وفي بعض المناطق وصلت الزيادة 100% أو اكثر.

7- اشترطت التعليمات الخاصة بتسهيل تنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة الخاصة بالإفراز السكني، ضرورة وجود مربع لا تقل مساحته عن 6م × 6م للقطع المفرزة استنادا للقرار 850 عام 1979، ومربع لا تقل مساحته عن 8م × 8م للقطع المفرزة استنادا الى القرار 940 عام 1987 في كل قطعة سكنية.

لقد أدى ذلك من الناحية العملية إلى نتيجتين:

1- زيادة في عدد القطع السكنية الممكن إفرازها.

2- ضمان قدر الإمكان إفراز المساحة الخالية من القطعة السكنية، دون تعارض مع الحالة الإنشائية أو المعمارية للدار المشيدة.

ومن ناحية أخرى فأن التعليمات الخاصة بمربع 6 × 6 أو 8 × 8 قد أفرزت بعض السلبيات أهمها:

- ظهور بعض الدور السكنية ذات الواجهات الصغيرة تصل إلى 2م.
- تداخل في القطع السكنية المفرزة وبالتالي الدور المشيدة مما يؤثر سلباً على الجانب الجمالي والبيئي للدور والمنطقة السكنية.
- الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تخلفها مثل هذه الإفرازات غير المنتظمة.

8- توصل البحث إلى أنموذج يبين واقع الرصيد من القطع السكنية لكل منطقة تخطيطية مصنف حسب المساحة بعد الأخذ بالحسبان التغيرات التي حصلت بفعل سياسة إعادة الإفراز خلال مدة الدراسة.

9- يعد معيار مساحة الحد الأدنى للإفراز أحد المعايير المهمة في زيادة أو تحجيم العرض من الأراضي السكنية. إن تحديد مساحة الحد الأدنى بـ 200م^2 استنادا إلى القرار 840 عام 1987 قد ألزم ضمناً عدم جواز إفراز القطع السكنية التي تقل مساحاتها عن 400م^2 في مناطق مدينة بغداد. وبذلك تكون بعض المناطق التخطيطية أو نسبة من القطع السكنية فيها قد خرجت من سوق إعادة الإفراز السكني.

التوصيات

1. يوفر الأنموذج الذي تم التوصل إليه في هذا البحث والذي يبين واقع الرصيد من القطع السكنية مصنف حسب المساحة لكل منطقة تخطيطية، قاعدة مناسبة يمكن اعتمادها لاختبار تأثير مساحة الحد الأدنى للإفراز

على عدد القطع السكنية الممكن إفرازها مستقبلاً.

2. تحديث البيانات المتعلقة بإعادة الإفراز السكني سنوياً على مستوى المناطق التخطيطية والمحلات السكنية، على أن يشمل ذلك التصاميم الكبيرة التي تمثل إفرازات القطاع الاشتراكي أو الخاص والذي توقف مسحها منذ عام 1983.
3. مراعاة الزيادة الحاصلة في الكثافة الإسكانية الناجمة عن سياسة إعادة الإفراز، خصوصاً في المناطق الأكثر استجابة لقرارات الإفراز، وتوفير الخدمات الاجتماعية والفنية بما يتناسب مع هذه الزيادات.
4. ينبغي أن ينظر للعملية التخطيطية على إنها حصيلة تغيير مدروس ومنظم لجوانب الحياة المختلفة بحيث تصب نتائج القرارات أو الإجراءات التخطيطية المختلفة في خدمة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.إن دراسات أخرى مشابهة لدراسة إعادة الإفراز منها (سياسة توزيع الأراضي والبناء المتعدد الأسر وإضافة البناء وغيرها من السياسات الإسكانية) تكون مطلوبة وضرورية لاكتمال الصورة عن حدود تأثير مختلف هذه السياسة على المدينة ورسم الآفاق المستقبلية خصوصا" فيما يتعلق بالكثافة السكنية.

التوصيات لدراسات مستقبلية

1. القيام بدراسات تفصيلية على مستوى المحلات السكنية للتعرف على أبعاد سياسة إعادة الإفراز وعلاقة ذلك بكفاءة هذه المحلات من الناحية الوظيفية.
2. دراسة العوامل المؤثرة على الطلب للسكن الجديدة، ومنها سياسة إعادة الإفراز مع الأخذ بالحسبان حالات إفراز القطع السكنية المشيد عليها اكثر من دار واحدة وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة قبل صدور القرارات الخاصة بالإفراز السكني.
3. دراسة الجدوى المتعلقة بمساحات القطع السكنية وعرض القطعة السكنية المفرزة من النواحي الاقتصادية والبيئية والجمالية والاجتماعية.

المصادر

1. قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (850) في 1979/7/5.
2. قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (940) في 1987/12/21.
3. JCCF. "Data Report", Nol., 1990.
4. وزارة التخطيط -الجهاز المركزي للأحصاء "نتائج التعداد العام للسكان، 1987.
5. Scott Wilson, (1980), "Baghdad Comprehensive Transportation Study". Survey Report, Ministry of Planning.
6. جمال باقر مطلك، (2000) "أثر التشريعات الاسكانية على البيئة السكنية للمدينة". أطروحة دكتوراه غير منشورة- جامعة بغداد/ مركز التخطيط الحضري والاقليمي.
7. بول سرفس، (1973)، "المخطط الانمائي الشامل لمدينة بغداد".
8. امانة بغداد، (1983)، "استمارات افرازات الاراضي لمدينة بغداد لسنة 1983".
9. وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء- دائرة الاحصاء الانشائي، سجلات وتصاميم اعادة الافراز في مدينة بغداد للفترة 1979-1999.